حسام عيتاني *

بهائيون وشيعة

لا يتبادل الشيعة والبهائيون مشاعر الود... تاريخ العلاقة بين الجماعتين هو تاريخ صراعات دينية وسياسية وإعدامات واغتيالات.

منذ ظهور البهائية، ومن بعدها البابية، في إيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وجد الشيعة والبهائيون أنفسهم في حالة صدام كان العنف أحد سماته الرئيسة، وبغض النظر عن المضمون العقيدي لكل من المذهبين، فقد كانا على طرفي النقيض من جملة من المسائل الاجتماعية تبدأ من النظرة إلى دور المؤسسة الدينية ومساواة المرأة بالرجل وتصل إلى الولاء للنظام السياسي، سواء السابق في عهدي الأسرتين القاجارية والبهلوية (التي قيل إنها استخدمت البهائيين كأدوات لها ضد رجال الدين) أو الحالي في ظل الجمهورية الإسلامية التي لا تخفي عداءها للطائفة البهائية.

مصر التي نشأت فيها جماعة صغيرة من البهائيين، شهدت هي أيضا فصولا من المسألة البهائية، منذ العام 1960 عندما حُظِر نشاطهم وصودرت ممتلكاتهم. وتجدد الحديث عن الموضوع البهائي في مصر قبل أربعة أعوام مع طرح مشروع مكننة البطاقة الشخصية التي يفترض أن تشير إلى الهوية الدينية لحاملها. وبما أن القانون المصري لا يعترف سوى بثلاثة أديان (اليهودية والمسيحية والإسلام) فإن البهائيين لا يستطيعون الحصول على البطاقات الجديدة وهو ما يضعهم عمليا في خانة الأشباح الذين لا وجود لهم في رأي الدولة المصرية.

واتخذت المسألة بعدا دراميا قبل أيام بانتقالها من ردهات وقاعات المحاكم التي تنظر في دعاوى تقدم البهائيون المصريون بها، إلى شوارع وقرى محافظة سوهاج التي استجاب بعض أهاليها لمضمون حديث وُجِّه عبر التلفزيون وينطوي على دعوة إلى قتل البهائيين باعتبارهم من الكفار والخارجين عن الدين والملة.

يتعين الانتباه إلى أن الحديث يدور هنا عن مجموعة لا يتجاوز عدد أفرادها بضعة آلاف من الأشخاص، كحد أقصى، في بلد يتجاوز عدد سكانه السبعين مليون نسمة، ما يبرر التساؤل عن حجم التهديد الذي يمكن أن يشكله البهائيون بعددهم الضئيل هذا، لأي منظومة من العلاقات والقيم الاجتماعية والدينية.

في الوقت ذاته تقريبا، أعلنت السلطات المصرية أنها اعتقلت حوالي الخمسين شخصا يشكلون شبكة تابعة لـ«حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية. غير أن مهمات هذه الشبكة تدعو إلى الحيرة. فهي، بحسب الإعلان المصري، تتولى الإعداد لتنفيذ هجمات مسلحة وترصد الحدود المصرية مع قطاع غزة وتعمل على نشر الفكر الشيعي والتشيع في مصر.

ليس لمن لم يطلع على تفاصيل التحقيقات المصرية أن يقطع بصحة أو عدم صحة الاتهامات التي يجري تداولها، بل ليس من المقبول إصدار أحكام بالبراءة أو الإدانة على صفحات الصحف ومصادرة دور القضاء، بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون رسم علامة استفهام كبيرة حول السياق العام للإعلان عن ضبط الشبكة هذه وعن المهمات شديدة التنوع والتباين التي يقال إنها كانت مكلفة القيام بها. فبين الإعداد لتنفيذ هجمات مسلحة وبين نشر الفكر الشيعي، بون شاسع لا يملؤه سوى خيال خصب، أو عملاء من طراز خرافي.

مهما يكن من أمر، لا يكمن لب المسألة في وجود أو عدم وجود تهديد من شبكات من الصنف المذكور، كما لا يكمن في ما تمثله طائفة صغيرة من اختلال باستقرار مجتمع واطمئنانه إلى قيمه وتقاليده. تقع المسألة، بل المشكلة، في مكان آخر. إنها بالضبط في لقاء البهائيين والشيعة كمصدري تهديد من طبيعتين مختلفتين.

ومن دون الإطناب في نقاش حول كفر البهائيين أو إيمانهم ومعنى وجود جماعة غير مؤمنة بين جمهور المسلمين، ومن دون الانغماس في تحليلات أمنية حول نشاط «حزب الله» خارج لبنان، تظل مهمة ملاحظة نقطتين تبرزهما قضيتي البهائيين والمجموعة التي قيل إنها تابعة لـ«حزب الله».

الأولى هي حالة البرم، أو ضيق الصدر الشديد، الذي باتت تتميز به المجتمعات العربية حيال كل مظهر من مظاهر الاختلاف والصعوبة الشديدة التي تواجه الأكثرية العربية في التعامل مع الأقليات بمختلف تلاوينها العرقية والطائفية والقومية. هذه ظاهر تعم العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه. والشواهد أكثر من أن تحصى.

يمكن اختصار النقطة الثانية، بالحساسية الأمنية المفرطة التي تفاقم ارتباطها في العديد من الدول العربية، بالأوضاع الداخلية. ولعلها ليست مصادفة أن يجري الإعلان عن كشف «الشبكة الشيعية» بعد يوم من الإضراب الذي دعت إليه قوى وهيئات مصرية للاحتجاج على الأوضاع السياسية والمعيشية في البلاد. وهو إضراب أقل ما يقال فيه إنه لم يتجاوز أي حدود أو خطوط حمراء.

ولعله يجوز الادعاء أن ما يفترض أن يثير القلق المصري والعربي، تاليا، ليس طائفة صغيرة أو مجموعة تنشر فكرا دينيا مختلفا، بل العوامل التي جعلت من ظواهر كهذه تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام.

* كاتب لبناني

ياسر عبد العزيز *

لماذا لم تتحقق المصالحة؟

إذا كانت القمة العربية العادية الـ21، التي عقدت نهاية الشهر الفائت في العاصمة القطرية الدوحة، استهدفت أساساً عقد مصالحة بين دول عدة انخرطت في منافسات وخصومات شديدة في السنوات الأخيرة، سعياً إلى بلورة موقف عربي، يحظى بحد أدنى من التماسك والتوافق في مقاربة التحديات التي تحدق بالمنطقة، فإن تلك القمة لم تنجح فيما سعت إلى تحقيقه.

الأمر ينطبق أيضاً على القمة الاقتصادية التي استضافتها الكويت في يناير الماضي، كما ينسحب على القمة الرباعية التي عقدت في الرياض في مارس، والاجتماع الثلاثي الذي أعقبها بحضور وزراء الخارجية ومديري الاستخبارات في السعودية وقطر ومصر في الشهر نفسه؛ إذ لم تنجح «ورشة المصالحات» بجولاتها المختلفة في تخفيف الاحتقانات أو حسم الخلافات بين الدول المعنية.

غاب الرئيس المصري حسني مبارك عن قمة الدوحة الأخيرة في دلالة واضحة على أن جهود المصالحة مع قطر لم تثمر بعد، وأن النقاط الخلافية التي تتفاعل بين البلدين لم تجد طريقها إلى الحسم عبر حلول وسط تصل بالجانبين إلى نقطة التقاء.

تشعر مصر أن قطر استهدفتها عبر قناة «الجزيرة» الفضائية، فشنت عليها هجوماً حاداً أساء إلى موقفها حيال أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة، وفي المقابل تأخذ الدوحة على القاهرة أنها سخرت «أقلاماً حكومية» للكيد لها في الصحف «القومية» التي تتبع الخط السياسي للحكومة.

وفيما تأخذ الدوحة على القاهرة «تخريبها» قمتها التي عقدت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، مستبقة قمة الكويت الاقتصادية المبرمجة سلفاً، تعترف مصر بدورها «التخريبي» إزاء تلك القمة، وتعتبر أنها كانت «افتئاتا» على قمة الكويت ومحاولة لإحراج الدول العربية المعتدلة وتسخين الشارع العربي.

وفي المقابل، تعتقد القاهرة أن الدوحة لعبت أدواراً «غير مريحة» في ما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية، بمحاولتها تصليب مواقف «حماس»، وحضها على عدم استجابة جهود تسوية الوضع الداخلي في الأراضي المحتلة. كما تتصور أن قطر حاولت الانقضاض على صفقة مبادلة الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، التي تجتهد مصر منذ شهور طويلة في محاولة عقدها، عبر دفع أموال لأطراف «حمساوية» بغية عرقلة الصفقة أو إنجاز المبادلة عبر وساطتها.

وإضافة إلى ذلك فإن البلدين يعرفان خلافاً رئيساً حول التعاطي مع إيران؛ إذ ترى الدوحة أن الجمهورية الإسلامية دولة إقليمية مهمة عرفت بمناصرتها للقضايا العربية والإسلامية تقليدياً، وأن إقامة حوار دائم معها، بل إشراكها في المحافل والقضايا العربية أمر إيجابي، في وقت تعتقد القاهرة فيه بأن جهود قطر في هذا الصدد لا تستهدف سوى التوسيع للنفوذ الإيراني في المنطقة، وإنشاء رأس جسر له إلى القرار العربي، مما يهدد المصالح العربية ويزيد من خطورة الأنشطة الإيرانية «الضارة» في الإقليم.

والواقع أن تلك الأمور كان من الممكن حسمها جميعا أو بعضها، بل إن بعض هذه المآخذ تم التعاطي معه بالفعل خلال المحاولات التي استهدفت تحقيق المصالحة؛ مثل استبعاد دعوة إيران لحضور القمة، وتهدئة «الكيد» الإعلامي المتبادل في بعض وسائل الإعلام التابعة للبلدين، لكن متغيراً آخر طرأ على الطاولة حال دون الوصول إلى تسوية قريبة.

تتهم القاهرة الدوحة بتمويل نشاطات معارضين مصريين منهم سعد الدين إبراهيم، وتأخذ عليها ما تسميه «محاولة التدخل في الشؤون المصرية الداخلية»، كما تحتفظ الدوحة باتهام مماثل لمصر على خلفية أحداث 1996 التي شهدتها قطر، وهو الأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً؛ إذ إن كلا البلدين ينكر الاتهام الموجه إليه من الآخر في هذا الصدد، فيما يصر على وجاهة الاتهام الذي يوجهه.

كان من الممكن حصول توافق ما خلال قمة الدوحة خصوصاً وقد مالت اللغة المستخدمة من القادة معظمهم إلى التوافق والمصالحة، لكن المصريين أخذوا على القطريين استبعادهم فقرة من مشروع البيان الختامي كانت تطالب الإعلام العربي بـ«تحمل مسؤولياته إزاء الوضع العربي والقضايا العربية»، والمقصود ضمناً كان «الجزيرة»، وهو الأمر الذي ربما دفع القطريين إلى الإصرار على استبعاد الفقرة.

وعلى عكس ما يتصور كثيرون، فإن مصالحة حقيقية لم تتم بين الجانبين الليبي والسعودي رغم اللقاء الذي جمع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والزعيم الليبي العقيد معمر القذافي وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة عقب الجلسة الافتتاحية للقمة. وقد استطاع كل من اقترب من الوفد السعودي خلال أعمال القمة أن يعرف أن الرياض ارتضت بمراسم مصالحة علنية حتى لا تتناقض مع دعوتها الدائمة لرأب الصدع في العلاقات البينية العربية، لكن الإشكال السعودي-الليبي، والطريقة التي قارب بها الزعيم الليبي العاهل السعودي خلال القمة لم تكن مريحة للرياض.

يبقى أن المصالحة بين السعودية ومصر من جهة وسورية من جهة أخرى أنجزت في إطار رفع القيود السياسية والمعنوية عن أي محاولة لالتقاء الزعماء والمسؤولين في البلدان الثلاثة، لكنها لم تنجز في طريق استعادة المحور الذي ضم الدول الثلاث وقاد العمل العربي المشترك لنحو عقد من الزمان؛ إذ يفترق الجانبان حول مفاهيم وقضايا رئيسة بعضها يتعلق بـ«حزب الله» ولبنان، والآخر يتصل بإيران وطريقة إدارة الصراع مع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو افتراق لم يشهد أي دلالات على حسمه ولو جزئياً، أو حتى إيجاد صيغة مناسبة لإدارته بعيداً عن التنازع.

المصالحة لم تتحقق في قمة الدوحة الأخيرة، لكن تحقيقها غاية يمكن إدراكها، ويجب أن تُدرك، خصوصاً أن المنطقة مقبلة على تحديات خطيرة، لن يتمكن النظام العربي من التعاطي معها وهو على هذه الحال من التشظي والتنازع.

* كاتب مصري

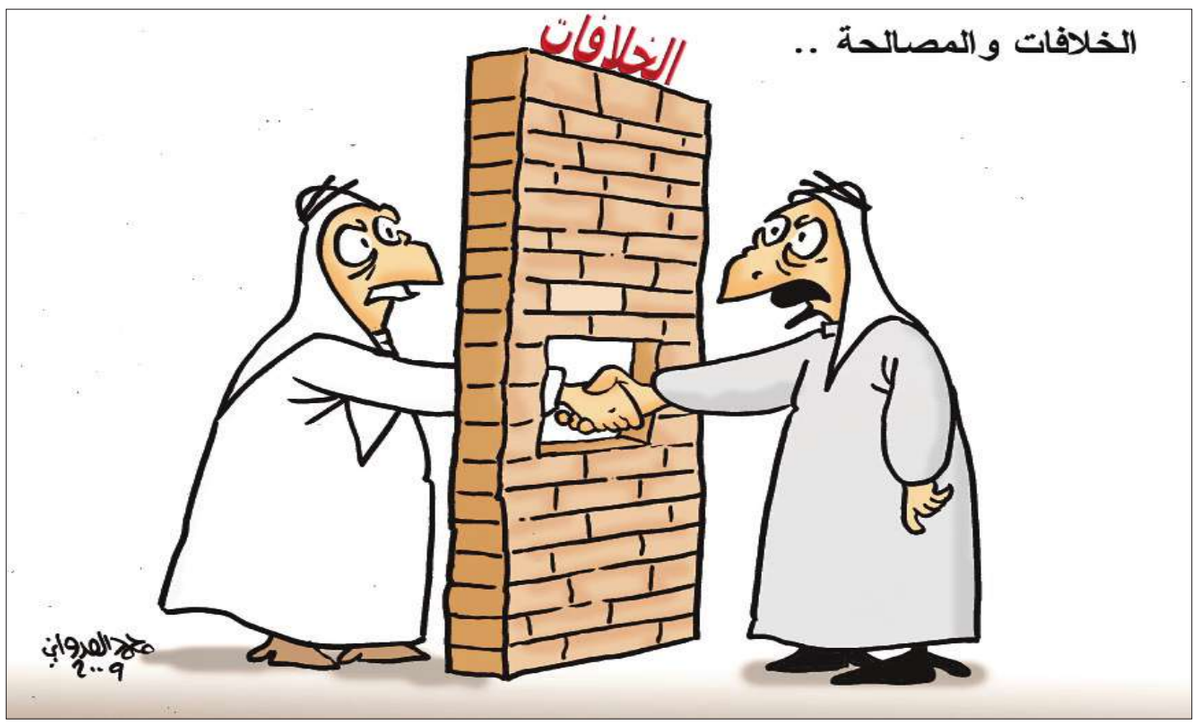

بلال خبيز *

الحرب قد تحدث لأن أحداً لا يرغب فيها

إيران تحتفل بنصرها المؤزر في المنطقة، فنفوذها يمتد من رمال الخليج حتى شواطئه، ويخترق المنطقة العربية برمتها من سورية حتى غزة ولبنان، وصولاً إلى قلب القاهرة إذا ما أخذنا في اعتبارنا بيان النائب العام المصري الذي يتهم فيه أمين عام «حزب الله» بالسعي إلى تنفيذ عمليات أمنية في مصر، وتنشيط الدعوة إلى التشيع في الأوساط المصرية نفسها.

الحوار الفلسطيني-الفلسطيني يسير على سكة مهترئة حتى الآن، وليس ثمة حلول جدية تلوح في الأفق، على الأقل ليس ثمة اعتراف حماسي حتى الآن بمن يحاورهم، أي سلطة محمود عباس وحكومة سلام فياض.

الانتخابات اللبنانية توصف بأنها مصيرية من جانب قوى 14 مارس، لكنها توصف بأنها مهمة وليست مصيرية من جانب «حزب الله» المطمئن لنفوذه في الأوساط التي يتولى حكمها، ويخزّن في أرضها صواريخه، ويطمح للمشاركة الشرعية والدستورية عبر حلفائه بالحكم على باقي الأراضي اللبنانية التي لا تخضع لسيطرته. ما لنا لنا وما لكم لنا، وقد نسمح بأن يكون بعضه لكم.

المشهد بالنسبة لبنيامين نتنياهو يبدو قاتماً... إذا حدث ما يخشاه وأبرمت إيران صفقة ما مع الولايات المتحدة، سيكون قد شرّع وجوداً إيرانياً مسلحاً على حدوده. هذا ولم نصل إلى الخطر النووي الذي تخشى إسرائيل تحقيقه فعلاً.

من جهة ثانية، لا يبدو الرئيس الأميركي الجديد والمحبوب في العالم أجمع، مرتاحاً لسياسات نتنياهو ولا لبرامجه، والأرجح أنه يطمح لتنظيم انتخابات إسرائيلية مبكرة بعد هزيمة ما لرئيس الحكومة الإسرائيلية ينتج بموجبها تنصيب تسيبي ليفني على رأس الحكومة الإسرائيلية، بوصفها الأقرب إسرائيلياً إلى الرؤية الأميركية للمنطقة.

في الصحافة العالمية والإسرائيلية، يشيعون أن ثمة فخاً ينصب للحكومة الإسرائيلية الجديدة، تقوم بموجبه بما هو مطلوب منها لكنها تسقط في امتحان الانتخابات. من جهة ثانية، وبما أن رئيس الحكومة الإسرائيلية يعرف أن فخاً معداً له للسقوط فيه، يحاول هو نفسه نصب فخ للحلفاء والأعداء على حد سواء.

في مثل هذا الوضع المتشابك الذي تعيشه المنطقة، ثمة أسباب كثيرة وجوهرية لاحتراق الغابة، وثمة نار يتجمع حطبها في الخفاء ويكفي أن يقوم أي كان بإشعالها حتى تأكل الأخضر واليابس، والأرجح أن بنيامين نتنياهو يعرف جيداً أن الإدارة الأميركية الجديدة لا تستسيغ شراكته ولا تريد لحكومته النجاح في ما تهدف إليه، مما يعني أن احتمال لجوء رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى إشعال المنطقة عبر توجيه ضربة عسكرية لإيران أكثر من وارد، ذلك أن مثل هذه الحرب تبدو مفيدة للجميع من دون استثناء.

فهي من جهة أولى قد تحول الخطر النووي الإيراني من خطر داهم إلى خطر مؤجل لسنوات طويلة قادمة، كما أن مثل هذه الحرب ستكون نتائجها كارثية على إسرائيل من دون شك مما يؤدي حكماً إلى خسارة المتورطين فيها، أي الحرب، في أي انتخابات مقبلة.

نتنياهو يرى في هذه الحرب فخاً ينصبه للإدارة الأميركية نفسها، وبسبب احتمال اتساع رقعتها، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يستطيع أن يجر إليها أطرافاً دولية كثيرة، ذلك أن الولايات المتحدة لن تسمح بتحقيق انتصار إيراني على إسرائيل في أي حرب مماثلة، مما يستدعي انحيازاً أميركياً واضحاً وفاضحاً إلى الجانب الإسرائيلي، وبمثل هذه الحرب يتخلص نتنياهو من التهديدات الإيرانية التي تطاول حدوده المباشرة، ذلك أنه يستطيع أن يخوض حرباً بالغة القسوة على حدوده كلها، لأنه لا يملك هناك ما يخسره، من جهة أولى، ومن جهة ثانية فإنه حين تكون النيران مشتعلة في تل أبيب وشيراز وطهران، لن يرى العالم في قصف عنيف على غزة أو مذبحة في جنوب لبنان أكثر من حادث مرور عابر، مما يعني أن اليد الإسرائيلية الثقيلة ستكون مطلقة الحرية في الأطراف ومقيدة بموازين قوى رجراجة في المتن، أي طهران وتل أبيب. وبهذا تعيد إسرائيل تحديد دورها الوازن في المنطقة وتحد من النفوذ الإيراني خارج الحدود الإيرانية لمصلحة استعادة قوتها الرادعة.

النتيجة من هذا كله، ثمة حرب مرغوبة من أطراف عدة في المنطقة، والأرجح أن التصريح النووي الذي أطلقه الرئيس الأميركي المتعلق باستعداد بلاده للعمل جدياً على جعل العالم خالياً من السلاح النووي ليس أقل من إذن غير مباشر لنتنياهو بإشعال حربه القذرة، والتي إن حدثت ستطيح بأبطالها جميعاً من تل أبيب إلى إيران مروراً بغزة وبيروت ودمشق، وهذا أكثر مما تحلم به إدراة أوباما أصلاً.

* كاتب لبناني

تشارلز ويبلوش *

PROJECT SYNDICATE

أسعار الصرف وثقافة «أنا ومن بعدي الطوفان»

حين قرر البنك الوطني (المركزي) السويسري أخيراً خفض سعر الفائدة إلى 0.25% أعلن أنه سيساهم في "التيسير الكمي" سيراً على خطى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في الولايات المتحدة وبنك انجلترا. والأكثر إثارة للدهشة أن يأتي هذا الإعلان متزامناً مع إعلان البنك عن اعتزامه التدخل في سوق صرف العملات الأجنبية بهدف عكس اتجاه سعر الفرنك السويسري نحو الارتفاع. ترى هل تكون هذه التدابير بمنزلة أول دفعة من الطلقات في حرب تنافسية يتسابق كل طرف فيها على تخفيض قيمة عملته؟

إن أسعار الفائدة منخفضة عادة في سويسرا. ومثله كمثل أغلب البنوك المركزية الأخرى التي وجدت نفسها في مواجهة الركود، فقد بادر البنك الوطني السويسري إلى خفض أسعار الفائدة إلى الصفر تقريباً. وبمجرد الوصول إلى هذا المستوى فإن السياسة النقدية التقليدية تصبح عاجزة، حيث لم تعد أداة سعر الفائدة صالحة للاستعمال.

وهذا هو السبب الذي يدفع البنوك المركزية الآن إلى البحث عن أدوات جديدة. والتيسير الكمي من بين هذه المحاولات. ويتبقى علينا أن نرى ما إذا كان التيسير الكمي قادراً على استعادة بعض تأثير السياسة النقدية. ولكن هناك قضية مهمة نادراً ما تُذكَر: ألا وهي أن سعر الصرف يشكل القناة الرئيسية للسياسة النقدية في الأنظمة الاقتصادية الصغيرة المنفتحة- وهو الوصف الذي ينطبق على كل دولة تقريباً باستثناء الولايات المتحدة.

بيد أن صناع القرار يتجاهلون هذه القناة لسبب وجيه: ألا وهو أن سياسات أسعار الصرف أقرب إلى تحقيق المنفعة الذاتية على حساب الغير. إن السياسات غير التقليدية الرامية إلى إضعاف سعر الصرف ممكنة من الناحية الفنية حتى إذا ما تدنت أسعار الفائدة إلى الصفر، ومن المرجح أن تكون هذه السياسات فعّالة على المستوى الفردي للبلدان. فقد لا ينجح تعزيز القدرة على التنافس من خلال خفض أسعار الصرف في زيادة معدلات التصدير في ظل الانكماش السريع الذي تشهده التجارة العالمية حالياً، ولكن هذا من شأنه أن يخفف من قوة الصدمة عن طريق تحويل الطلب نحو السلع والخدمات المنتجة محليا.

ويكمن الخطر هنا في أن البلدان التي تعاني بسبب هذا التحول قد تسارع إلى الانتقام بخفض قيمة عملاتها. وهذا من شأنه أن يؤدي بسهولة إلى العودة إلى التخفيض التنافسي الذي أسهم في إحداث أزمة "الكساد العظيم".

أول ضحايا هذا التوجه سيكون كل ما تبقى من مجال لتنسيق السياسات والخطط على المستوى الدولي، وسيكون النظام النقدي العالمي الضحية الثانية. الواقع أن أحد الأسباب الأساسية وراء إنشاء صندوق النقد الدولي كان يتلخص في مراقبة تطورات سعر الصرف بهدف منع انتشار سياسات تحقيق المنفعة الذاتية على حساب الغير. ولهذا السبب كان للتحرك السويسري وقع المفاجأة. صحيح أن القيمة الحقيقية للفرنك السويسري سجلت ارتفاعاً بلغ 8% منذ بدأت الأزمة في أغسطس 2007. ويرجع هذا بصورة عامة إلى سمعة الفرنك السويسري باعتباره ملاذاً آمناً أثناء الأوقات العصيبة. وهذا يعني في واقع الأمر أن هذا الارتفاع لم يأت كنتيجة للسياسة النقدية أو غير ذلك من العوامل المعتادة. في كل الأحوال، ورغم عدم الارتياح المفهوم من جانب السلطات السويسرية إزاء الموقف برمته، فإن القرار الذي اتخذته كان محيراً.

إن الفرنك السويسري ليس العملة الوحيدة التي ارتفعت قيمتها أثناء الأشهر الأخيرة. فقد سجلت عملات بلدان أخرى صغيرة الحجم ارتفاعاً حقيقياً أكثر حِدَّة. على سبيل المثال، ارتفعت قيمة العملة البولندية بنسبة 30% تقريباً، وارتفعت قيمة عملة جمهورية التشيك بنسبة 15%. كما شهدت قيمة عملات دول كبرى ارتفاعات مماثلة- 30% لعملة اليابان و15% لعملة الصين.

هذه البلدان أيضاً تعاني الركود، ورغم أن أسعار الفائدة لم تبلغ حد الصفر بعد في كل مكان، فإن الحوافز التي قد تدفع هذه البلدان إلى تخفيض قيمة عملاتها قد تنمو في المستقبل القريب. والحقيقة أن هذه الحوافز موجودة بالفعل. حتى أن بعض البلدان الضخمة إلى حد ما- مثل كوريا والسويد والمملكة المتحدة- شهدت بالفعل تخفيضات ضخمة لقيمة عملاتها. كما بدأت قيمة عملة بولندا أخيراً في الانخفاض.

لم يُشِر أي من البنوك المركزية في هذه البلدان إلى مساهمته في تخفيض قيمة عملته. وبطبيعة الحال قد لا تكون التصريحات مطابقة للنوايا الحقيقية. وربما كانت حقيقة الأمر أن البنك الوطني السويسري يُقِر بما لا يُقِر به غيره من البنوك المركزية. ولكن البنك الوطني السويسري يكون بهذا قد انتهك محظوراً تقليدياً: "لا تشارك في التخفيض التنافسي لقيمة العملات". وربما كان جُل ما يتمناه البنك الوطني السويسري أن ينجح من خلال البيانات والتصريحات في حمل قيمة الفرنك السويسري على الانخفاض، سعياً إلى كسر تأثير الملاذ الآمن في النهاية. والحقيقة أنه ربما نجح في تحقيق هذه الغاية بالفعل. وفي هذه الحالة فإن الفرنك لن يشهد أي تحرك آخر يُذكر في أي من الاتجاهين، وبهذا تنتفي الحاجة إلى المزيد من التدخلات.

ومع ذلك فإن ردة الفعل المحدودة إزاء الخطوة التي اتخذها البنك الوطني السويسري كانت عجيبة بعض الشيء. إذ إن ذلك التحرك جاء بعد أسبوع واحد من إنهاء صندوق النقد الدولي لزيارته لسويسرا طبقاً للمادة الرابعة، والتقرير عن هذه الزيارة لم يصدر بعد.

أما البنوك المركزية الأخرى فلم تعرب عن أي وجهة نظر في هذا الصدد، وهو ما قد يشير إلى أنها لا تعتزم توجيه ضربة انتقامية، في هذه المرحلة على الأقل. وربما اطمأنت إلى البيان الرسمي الذي أصدره البنك السويسري الوطني والذي أكد فيه أن ارتفاع قيمة الفرنك السويسري كان يمثل "إحكاماً في غير محله للظروف النقدية"، وأن هذا التحرك السياسي لا يهدف إلا إلى "الحيلولة دون المزيد من ارتفاع قيمة الفرنك السويسري في مقابل اليورو".

وقد تكون حقيقة الأمر أن الجميع قد انتبهوا إلى هذه السابقة، إلا أن بعض الجهات غير راغبة في انتقادها لأنها تعتزم استخدامها كذريعة لتبرير المزيد من التحركات في المستقبل. وإن كان الأمر كذلك فإن هذا الصمت العام قد يشير إلى أن البنوك المركزية الأخرى كلها تفكر في إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار، وهو ما يشكل سبباً إضافياً للانزعاج الشديد.

* أستاذ الاقتصاد الدولي ومدير المركز الدولي للدراسات النقدية والمصرفية بالمعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

د. مصطفى اللباد *

مفكر تركيا الاستراتيجي: أحمد داود أوغلو

شاركت بسرور في فعاليات مؤتمر "تركيا تتحرك" أو Turkey in Motion الذي نظمته جامعة "برنستون" الأميركية قبل أسبوعين، إلى جوار نخبة من خبراء الشؤون التركية من أميركا ومختلف دول العالم. تميز المؤتمر بأهمية خاصة واستثنائية بسبب أنه عقد في جامعة برنستون الشهيرة، وهي إحدى أفضل الجامعات في العالم من حيث البحث العلمي، وفي الوقت نفسه أحد المنابر الممتازة لمخاطبة النخبة السياسية والأكاديمية الأميركية. وزاد المؤتمر أهمية على أهميته بمشاركة البروفيسور أحمد داود أوغلو، مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية، والذي ألقى كلمة الافتتاح المليئة بالعبر والدروس بل وحتى الفنون!

وشت كلمة أوغلو بمعرفته النوعية بأساليب مخاطبة الرأي العام الأميركي، التي لا تقتصر على كاميرات التلفزيون ووسائل الإعلام، بل تتعدى ذلك إلى مخاطبة النخبة الأكاديمية والسياسية الأميركية. وإذ تميزت الأوراق المقدمة للمؤتمر بمستوى عال من المعرفة والرتابة الأكاديمية في آن معاً، فإن كلمة أحمد داود أوغلو كانت لافتة في حبكتها وصياغتها وعاكسة للكثير من الذكاء. قدم داود أوغلو خطاباً سياسياً راقياً شرح فيه أهمية تركيا استراتيجياً لواشنطن؛ بحيث ربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأميركية في قوس جغرافي كبير ممتد من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وحتى شرق المتوسط. وتميز خطاب أوغلو بأقل قدر من الخطابة الشرقية المعروفة مع أقصى قدر من الحنكة السياسية، لأنه أسند دائماً سياسات تركيا الخارجية إلى تناغمها مع المصالح الأميركية. بمعنى آخر حاول داود أوغلو أن يقول إن تحقيق تركيا لمصالحها في جوارها الجغرافي يعني تحقيق الولايات المتحدة الأميركية لمصالحها هناك أيضاً، حتى أنه دافع عن سياسة بلاده حيال الصراع الأذربيجاني-الأرميني وانحيازها لمصلحة أذربيجان، مع ملاحظة وجود لوبي أرميني قوي في الولايات المتحدة الأميركية قوامه مليون ونصف أميركي من أصل أرميني، بطريقة فريدة بالقول: "لو ضاعت أذربيجان سيخسر التحالف الأطلسي التوازن في كامل القوقاز وآسيا الوسطى لمصلحة موسكو وتحالفاتها هناك". ولم يكتف أوغلو بذلك، بل إنه اعتبر أرمينيا فقيرة الموارد وحبيسة جغرافيا ولها أسوأ وضع جيوبوليتيكي في القوقاز مقابل أذربيجان المهمة جغرافيا والغنية بموارد الطاقة.

يعود أحمد داود أوغلو ليظهر مهاراته الاستراتيجية والخطابية حين يقول أن "السلام مهم لتركيا لأنه يسمح لها بتظهير نجاحاتها الاقتصادية وتوسيعها"، ولذلك فإن تركيا تتوسط في عمليات سلام مختلفة في المنطقة. وإذ يشدد داود أوغلو على وزن تركيا الإقليمي والدولي، فإنه يبرز أهمية حيازتها لمشروع يتم تسويقه، ولذلك فتركيا- حسب أوغلو- لا مصلحة لها في التوتر والأزمات لكي تتوسط وتحصل على دور كما يعتقد البعض. يعد أحمد داود أوغلو المولود في مدينة قونية التركية عام 1959 الطبعة الأحدث لإستراتيجيي الشرق الكبار، ربما تستطيع حتى أن تذهب أبعد من ذلك لتنعته بأنه "أهم مفكر استراتيجي تركي في نصف قرن الماضي". أصبحت أعمال داود أوغلو الفكرية بمنزلة القوام الأساسي لحركة السياسة الخارجية التركية، أما أهم هذه الأعمال وسبب شهرته خارج تركيا فهو كتاب "العمق الاستراتيجي" الذي ألفه عام 2001 وطبعت منه 27 طبعة حتى الآن.

يريد أوغلو أن يجعل تركيا على مسافة واحدة من جميع الأطراف الإقليمية وأن يفكك عزلتها والعداوة التاريخية بينها وبين جيرانها، وصولاً إلى المشاركة في السياسة الإقليمية من موقع الفاعل. ويعني اختيار عنوان الكتاب موقفاً مبدئياً سلبياً من مقولة "تركيا جسر الحضارات" الرائجة في المنطقة، لأنه يريد لتركيا أن تكون صانعة سياسات وليست جسراً أو ممراً مثلما كانت ربما في السابق. يتلو هذا الكتاب في الأهمية مؤلفه الموسوعي الصادر عام 2005 بعنوان: "عثمانلي مدنيتي: سياسة، اقتصاد، فن كلاسيك"، ونص العنوان لا يحتاج إلى ترجمة! يصافحك داود أوغلو بكثير من الحرارة قبل أن يحييك بلغة عربية مع لكنة مصرية: "مساء الخير"، ويروي أوغلو لك في حديث العشاء أن هناك ثنائيتين تحكمتا في تجربته الشخصية. الثنائية الأولى ظهرت مع انتقاله من بروفيسور جامعي في العلوم السياسية إلى مستشار رئيس الوزراء، وهي ثنائية النظرية- التطبيق، والثنائية الثانية فرضت نفسها بعد استلامه لمهامه، وهي المثالية-الواقع في إدارة العلاقات الدولية. لا تملك سوى الإعجاب بقدرات أوغلو العالية في التفكير الاستراتيجي كما في إيصال الرسائل السياسية ومخاطبة النخبة الأميركية، وبالرغم من قدرات أحمد داود أوغلو العالية والظروف الإقليمية المواتية لتركيا حتى تنخرط في توازنات الإقليم، فإن أوراق تركيا الأساسية مازالت خارج المنطقة، وبالتحديد في أميركا خصوصاً ونصف الكرة الغربي عموماً.

تحتفظ إيران، التي ألمح أوغلو إلى أن نموذجها السياسي يفتقر الجاذبية التي تجعله قابلاً للتسويق في المنطقة والعالم، بأوراقها السياسية داخل المنطقة وليس خارجها مثلما هو حال تركيا. وتؤدي هذه النتيجة إلى صعوبة قيام تركيا بدور إقليمي كبير مقارنة بإيران التي لا تملك اقتصاداً شبيهاً بالاقتصاد التركي ولا علاقات دولية مناظرة ولا حتى قدرات عسكرية مقاربة، ولكنها تمتلك تحالفات إقليمية راسخة عملت على تثبيتها في المنطقة منذ ثلاثة عقود على الأقل. كما أن قدرات تركيا الاقتصادية والعسكرية وتحالفاتها الدولية لا تؤهلها مع ذلك للعب دور إقليمي في كل جهات جوارها الجغرافي العبقري سواء في البلقان أو القوقاز أو الشرق الأوسط أو البحر الأسود وحتى شرق المتوسط، إذ لا يستطيع لعب هكذا دور سوى القوى العظمى، وهي بديهة من بديهيات العلاقات الدولية.

تضبط نفسك مستذكراً كلمة داود أوغلو ومهاراته العالية بعد انتهاء المؤتمر، وعارفاً أن زيارة أوباما التاريخية لتركيا- برغم كل مزايا اسطنبول الاستراتيجية- لم تكن لتتم لولا جهود أحمد داود أوغلو!

* مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية-القاهرة